

**نظرة عامة الأداء المصرف للسنة
المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩**

Financial Position as at 31 Dec 2019

قائمة المركز المالي الموحد كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٩

	نسبة التغيرات	كانون الأول-١٨ مليون دينار عراقي	كانون الأول-١٩ مليون دينار عراقي	
ASSETS				الموجودات
CASH AND BALANCES WITH CBI	105%	95,390	195,969	نقد وارصدة لدى البنك المركزي
TREASURY BILLS AND DEPOSITS WITH CBI	(76%)	154,550	36,597	أدونات خزينة وودائع البنك المركزي
DUE FROM BANKS	239%	10,428	35,369	أرصدة لدى المصارف
LOANS & ADVANCES - NET	(4%)	11,933	11,447	الإئتمان النقدي (صافي)
INVESTMENTS	(2%)	163,323	160,539	الإستثمارات
PREMISES AND EQUIPMENTS	78%	1,780	3,168	الموجودات الثابتة
OTHER ASSETS & INTANGIBLES	(1%)	6,542	6,507	الموجودات الأخرى
TOTAL ASSETS	1%	443,946	449,596	مجموع الموجودات
LIABILITIES				المطلوبات
DUE TO BANKS	(5%)	2	2	أرصدة من المصارف
CUSTOMERS DEPOSITS	9%	134,547	146,012	ودائع العملاء
OTHER LIABILITIES	23%	25,439	31,350	مطلوبات أخرى
TOTAL LIABILITIES	11%	159,987	177,364	مجموع المطلوبات
EQUITY				الحقوق
SHARE CAPITAL'		250,000	250,000	رأس المال
RESERVES		33,958	22,232	إحتياطيات
TOTAL EQUITY		283,958	272,232	مجموع الحقوق
TOTAL LIABILITIES & EQUITY		443,946	449,596	مجموع المطلوبات والحقوق

مراجعة الأداء المقارن - الميزانية الموحدة

- (1) يعود سبب الزيادة في النقد والأرصدة لدى البنك المركزي العراقي خلال عام ٢٠١٩ إلى استحقاق الودائع الوقتية مع البنك المركزي العراقي ذات لأجال ٤ او ٣٠ يوم وكذلك استحقاق السندات الوطنية البالغة ٤٠ مليار دينار عراقي وعدم تجديدها تنفيذاً لتعليمات البنك المركزي العراقي وحسب سقف الاستثمار المتاحة البالغة ٣٠% من اجمالي الودائع لدى المصرف على ان لا تتجاوز ١٠٠ مليار كحد اقصى.
- (2) انخفاض أرصدة أذونات الخزينة والودائع لدى البنك المركزي العراقي نتيجة لعدم استثمار الودائع الوقتية مع البنك المركزي العراقي تنفيذاً لتعليمات البنك المركزي العراقي وكما ذكر اعلاه.
- (3) ارتفاع رصيد النقد لدى المصارف ناتج عن زيادة الحوالات الواردة لزبائن المصرف وكذلك شراء الدولار من المصارف المحلية لغرض الاستثمار في الودائع خلال الفترة ٢٠١٩ وضمن السقف المفروضة من قبل البنك المركزي العراقي للارصدة المدينة خارج العراق .
- (4) ارتفاع رصيد الموجودات الثابتة ناتج عن المعالجات المحاسبية لتطبيق المعيار الدولي رقم ١٦ ابتداءاً من ١ كانون الثاني ٢٠١٩.
- (5) ارتفاع رصيد ودائع العملاء (الشركات) خلال الفترة ناتج عن حوالات واردة لزبائن المصرف (الشركات) خلال العام ٢٠١٩ بالمقارنة مع ٢٠١٨.
- (6) الارتفاع في رصيد المطلوبات الاخرى ناتج عن تحويل رصيد مقسوم الارباح لعام ٢٠١٨ من حقوق الملكية الى المطلوبات الاخرى بغرض توزيعه على المساهمين بعد اقرار اجتماع الهيئة العامة للمصرف التجاري العراقي.

Consolidated Statement of Income

قائمة الدخل الموحدة

	نسبة التغيرات	كانون الأول-١٨ مليون دينار عراقي	كانون الأول-١٩ مليون دينار عراقي	
OPERATING INCOME				الدخل التشغيلي
NET INTEREST INCOME	(5%)	17,623	16,726	صافي دخل الفوائد
FEES & OTHER INCOME	31%	2,146	2,821	الرسوم ودخل اخر
OPERATING INCOME	(1%)	19,769	19,547	الدخل التشغيلي
RECOVERIES/(NET PROVISION)	N/A	925	(465)	أسترجاعات / (صافي مخصصات)
NET OPERATING INCOME	(8%)	20,695	19,082	صافي الدخل التشغيلي
OPERATING EXPENSES				المصروفات التشغيلية
STAFF EXPENSES	24%	3,396	4,222	تكاليف الموظفين
DEPRECIATION EXPENSE	100%	280	559	استهلاك
OTHER OPERATING EXPENSE	45%	5,335	7,747	مصروفات تشغيلية اخرى
TOTAL OPERATING EXPENSES	39%	9,011	12,528	مجموع المصروفات التشغيلية
PROFIT BEFORE TAX		11,684	6,554	الربح قبل الضرائب
INCOME TAX		820	-	مصروف ضريبي
NET PROFIT AFTER TAX	(40%)	10,864	6,554	صافي الربح بعد الضرائب

مراجعة الأداء المقارن - القائمة الموحدة للدخل

- (1) انخفاض رصيد صافي الدخل التشغيلي ناتج عن انخفاض حجم الاستثمارات في السندات الوطنية وحوالات الخزينة بالدينار العراقي خلال الفترة مع الفترة السابقة لعام ٢٠١٨. وذلك التزاما بتعليمات البنك المركزي العراقي بتحديد سقف الاستثمار بنسبة ٣٠% من اجمالي الودائع للمصرف.
- (2) ان التغير الحاصل في الرسوم والدخل الاخر خلال الفترة ناتج عن ارباح بيع سندات حكومة العراق بالدولار ذات آجال الاستحقاق ٢٠٢٣ بالدولار الامريكي خلال الفترة.
- (3) السبب الرئيسي في تغير رصيد صافي المخصصات يعود الى تسجيل مصروف مخصصات ائتمانية بمبلغ ٩٢٥ مليون دينار عراقي خلال كانون الاول ٢٠١٩ لقاء تعثر زبائن المصرف نتيجة لما مر به العراق من ظروف مربكة خلال المظاهرات الشعبية في الربع الاخير من عام ٢٠١٩.
- (4) السبب الرئيسي في ارتفاع تكاليف الموظفين ناتج عن زيادة في عدد الموظفين خلال العام ٢٠١٩ والبالغ ٢٢٢ موظف بالمقارنة مع عام ٢٠١٨ والبالغ ٢١٤ موظف.
- (5) السبب الرئيسي في ارتفاع رصيد الاستهلاكات ناتج عن المعالجات المحاسبية لتطبيق المعيار الدولي رقم ١٦.
- (6) ان التغير الحاصل في المصروفات التشغيلية الاخرى خلال الفترة يعود الى قيام البنك المركزي العراقي بفرض غرامتين مرتبطين بعدم مطابقة وصحة وثائق الاستيراد للعمليات المتعلقة بنافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي والتي تخص الزبائن الذين قاموا بشراء العملة الأجنبية من أجل استيراد البضائع عبر المنافذ الحدودية الشمالية للعمليات المنفذة خلال السنوات ٢٠١٢ و ٢٠١٥. قام المصرف بأخذ مخصص لهاتين الغرامتين خلال سنة ٢٠١٩ بمبلغ ١,٩١٣,٨٢٦ الف دينار عراقي والذي تم تقاصه مع مبلغ الغرامة الذي تم تحصيله من أحد زبائن المصرف بمبلغ ٢٠٠ مليون دينار عراقي.

مؤشرات الاداء لعام ٢٠١٩ (مليون دينار)

حقق المصرف التجاري العراقي اداءً جيداً خلال عام ٢٠١٩ في ظل الظروف الصعبة التي مر بها العراق والقطاع المصرفي بصورة خاصة حيث حافظ المصرف على تقديم الخدمات المصرفية الى الزبائن وممارسة العمليات المصرفية من خلال كادر مهني ومتمرس وبمتابعة حثيثة من قبل مجلس ادارة المصرف والدعم الفني والتقني من قبل الشريك الاستراتيجي المتمثل بالبنك الاهلي المتحد البحريني حيث حقق صافي ٦,٥ مليار دينار عراقي وبذلك يكون من المصارف ذات الربحية الجيدة مقارنة مع القطاع المصرفي العراقي وفي ادناه مؤشرات الاداء للمصرف خلال الفترة مع ترتيبها في القطاع المصرفي العراقي التجاري والاسلامي لعام ٢٠١٩.

نسبة القروض الى الودائع	نسبة الكلفة الى الدخل	متوسط العائد على الموجودات	متوسط العائد على حقوق الملكية	صافي الربح	مجموع حقوق الملكية	مجموع ودائع الزبائن	صافي القروض	مجموع الموجودات	عدد الموظفين	عدد الفروع
7.8%	64.1%	1.5%	2.4%	6,554	272,232	146,012	11,447	449,596	222	10
3	6	1	2	6	12	17	33	21	ترتيب المصرف لكل مؤشر مع القطاع المصرفي العراقي	

نبذة عن المصرف التجاري العراقي

- تأسس المصرف التجاري العراقي كشركة مساهمة خاصة في ١١/شباط/١٩٩٢ كمصرف تجاري من مصارف القطاع الخاص حيث يعد من اوائل المصارف الاهلية التي تم الترخيص لها في العراق وذلك بموجب اجازة التسجيل المرقمة م.ش/٤٥٢٤ والمؤرخة في ١١/شباط/١٩٩٢ الصادرة عن وزارة التجارة – دائرة تسجيل الشركات برأس مال قدره ١٥٠ مليون دينار. وحصل المصرف على اجازة ممارسة مهنة الصيرفة وذلك بموجب كتاب البنك المركزي العراقي / المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان المرقم ٩/١٤٣١٤ والمؤرخ في ١٢/تموز/١٩٩٢.
- لقد تنامي راس مال المصرف منذ تأسيسه في عام ١٩٩٢ من ١٥٠ مليون دينار عراقي حتى بلغ ٢٥٠ مليار دينار عراقي في عام ٢٠١٤ ، وابرز التطورات التي حصلت على راس المال كانت في عام ٢٠٠٥ عندما قامت مجموعة البنك الأهلي المتحد ش.م.ب ومقرها البحرين بتملك حصة ٤٩% من أسهم المصرف بمبلغ وقدره ٥٠ مليار دينار عراقي، ممهّدة الطريق لشراكة إستراتيجية بين المصرف وهذه المجموعة المصرفية الاقليمية الرائدة التي تعمل على إمتداد المنطقة العربية وبريطانيا. وفي نهاية عام ٢٠١٩ بلغت مساهمة البنك الأهلي المتحد ٧٥,٠% من أسهم المصرف.
- يمتلك المصرف ١٠٠% (٢٠١٨: ١٠٠%) من رأس المال المدفوع والبالغ (٢٠٠) مليون دينار عراقي لشركة تابعة، شركة الأهلي المتحد للوساطة في بيع وشراء الأوراق المالية محدودة المسؤولية ("الشركة التابعة"). تم تسجيل الشركة كشركة خاصة في العراق بتاريخ ٣ تموز ٢٠٠٨. تعتبر الوساطة المالية (بيع وشراء الأسهم والسندات) النشاط الرئيسي للشركة.

أهداف واستراتيجية المصرف التجاري العراقي

١- أهداف المصرف الرئيسية:

- يسعى المصرف التجاري العراقي الى تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية في إطار بيئة عمل أعتيادية:
- تطوير سمعة المصرف كمصرف عراقي رائد والمزود المفضل للمنتجات والخدمات المالية.
- زيادة قاعدة العملاء المحلية والدولية من خلال توفير الحلول لخدمة العملاء.
- تعزيز الأداء وتقديم الخدمات من خلال توسع المصرف واستخدام التكنولوجيا المصرفية الحديثة.
- تعظيم قيمة حقوق المساهمين مع المحافظة على العائد في بيئة آمنة.
- ترسيخ ثقافة المخاطر وإدارة التكاليف.
- المساهمة بشكل إيجابي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العراق.

لتحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية استثمر المصرف في إنشاء البنية التحتية والتشغيلية والتكنولوجية القوية والحديثة، والتي تمكن المصرف من الاستفادة من فرص الأعمال وتوفير أفضل خدمة لربائنه من خلال منهجية عمل متحفظة.

أهداف واستراتيجية المصرف التجاري العراقي

٢- الخطط المستقبلية للمصرف:

انسجماً مع توجيهات البنك المركزي العراقي بضرورة وضع خطط واضحة وطويلة الأمد لتطوير عمل المصارف في العراق، فقد حرص المصرف على وضع خطة عمل تضمنت جملة من المؤشرات اهمها:

- مواصلة التوسع في منح الائتمان بشقيه النقدي والتعهدي وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي والسياسة الائتمانية للمصرف والتي تعتمد على التدفقات النقدية للزبائن والضمانات المقدمة من قبلهم.
- زيادة حجم الودائع بكافة انواعها لتمويل الانشطة المصرفية الاخرى.
- توسيع رقعة العلاقات المصرفية من خلال التعاون مع مصارف ومؤسسات مالية محلية ودولية وذلك تعزيزاً لأهداف الخطة التجارية والمالية.
- ان يكون المصرف الواجهة الرئيسية للتعامل المصرفي للشركات متوسطة الحجم المحلية والإقليمية والدولية العاملة في العراق عن طريق المشاركة في عمليات التمويل الرئيسية ذات الجدوى الاقتصادية.
- المحافظة على سياسة الاستثمار والتوسع فيها وفقاً لقانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦.
- اعادة تاهيل وصيانة بعض الفروع لتهيئتها لمواكبة التطور في العمل المصرفي.
- المواصلة في ادخال أنظمة تقنية حديثة لتطوير عمل المصرف والخدمات المصرفية المقدمة لزيائنه.

الإدارة التنفيذية

العنوان الوظيفي	الاسماء
المدير المفوض	نوري مزعل سعدون الدبيسي
معاون المدير المفوض	بسام جودات ابو عودة جابر
مدير ادارة الفروع	ايمان طارق حسين
مدير ادارة الرقابة والتدقيق الداخلي	احمد رعد عبد الباقي الجزائري
مدير الادارة المالية	مصطفى نجم كاظم حواس
مدير ادارة الموارد البشرية	دينا حامد محمد العبود
مدير ادارة تقنية المعلومات	احمد صبري الربيعي
مدير اول - ادارة تقنية المعلومات	شيماء عبد محسن الربيعي
مدير العمليات المصرفية	انسام عباس شفيق
مدير قسم الابلاغ عن غسيل الاموال وتمويل الارهاب	محمد خير الله محمد
المدير المفوض لشركة الاهلي المتحد للوساطة	مها نعمان البياتي
معاون مدير - قسم الامتثال	دينا جورج رومان
المستشار القانوني	جابر حسن نعمة
مدير ادارة المخاطر	علي عدنان باقر
مدير - مخاطر الائتمان	احمد باسل محمود
مدير القسم الاداري	سامر قيس عبدالله
مدير - علاقة عملاء الشركات	عمر رعد طالب
مسؤول التوعية المصرفية	أسراء علي هادي

النهاية